المصالحة العربية

اعتبرت الهيئة العربية العليا، ضم الضفة الغربية للأردن بأنه: «فصلٌ من فصول المأساة الاستعمارية التي هدفت الى محو اسم فلسطين العربية من الوجود»، لم يكن هذا البند موجوداً في مسودة مشروع القرار، وأضيف بعد المناقشات، كما أعلنت رفضها الشديد لضم الضفة الغربية الى شرق الأردن، ورفعت حكومة فلسطين مذكرة الى جامعة الدول العربية، وطالبت في المذكرة: «تأكيداً للقرار الذي اتخذته اللجنة السياسية باجماع الدول الأعضاء في ١٢ نيسان (أبريل) السنة ١٩٤٨، وهو القرار الذي ينص على أن دخول الجيوش العربية لإنقاذها يجب أن ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين، وأنه بعد اتمام تحريرها تسلم الى أصحابها ليحكموها كما يريدون.

□ اعتبار هذا القرار نافذاً ومعبراً عن السياسة الحالية للدول العربية في هذا الشأن.

□ إذا أخلت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهدها ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية؛ وذلك وفقاً للفقرة ١٥ من المادة الثانية من الميثاق، وللملحق الخاص بفلسطين.

□ عند وقوع هذا الاخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتخاذ ما يلزم من اجراء، وفقاً لاحكام الميثاق»[٣٦].

اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الخامس عشر من أيار (مايو) السنة ١٩٥٠، بناء على طلب الحكومة المصرية، وقررت فصل الأردن من جامعة الدول العربية؛ وذلك لإخلاله بميثاق جامعة الدول العربية. لم يوافق الأردن على هذا القرار، وطلب مندوبا العراق واليمن تأجيل الاجتماع لحين مراجعة دولتيهما في هذا الأمر. ثم بذل كل من العراق ولبنان جهوداً لانهاء الانشقاق العربي تجاه مسألة الضم، واعادة الأردن لحظيرة الجامعة العربية، وورد في صيغة العراق لانهاء ابعاد الأردن عن الجامعة «ان ما قامت به الحكومة الأردنية من توحيد ضفتي الأردن، كان لضرورة الدفاع عن المنطقة بأجمعها، ولأسباب اقتصادية وسياسية وقومية تتصل به مباشرة، ومع ذلك فالحكومة الأردنية تعلن بأن هذا التوحيد سوف لا يؤثر بوجه من الوجوه في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية»[٣٧] وقد أيد هذه الصيغة الأردن ولبنان.

وقد أفلحت هذه الوساطات، وعقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في الثاني عشر من حزيران (يونيو) السنة ١٩٥٠ لحسم الخلاف، لم يحضره الأردن الذي اكتفى بارسال برقية عن طريق رئيس حكومته، أكد فيها موقفه من الضم «وتمسكه المطلق بوحدة البلاد الأردنية»، وانتهى اجتماع اللجنة السياسية بالتوصل الى صيغة قرار أرضت الجميع، ولم تغضب الأردن، ونصت على ما يلي: «لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين، واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها، فان المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني اليها انما هو اجراء اقتضته الضرورات العملية، وانها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند